مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 14 العدد: 01 السنة 2025 ص 395 - 419

تاريخ الإرسال: 2024-07-25 تاريخ القبول: 2024-08-25

إجراءات التّقاضي باستخدام الذكاء الاصطناعي

مقاربة فقهية قانونية

Legal proceedings using artificial intelligence: a legal jurisprudential approach

د. عبد الرحمن أحمد الحارثي[1*]، د. علي محمد محمد الدروبي[2]

[1]جامعة نجران، (المملكة العربية السعودية)، aaalharthe@nu.edu.sa

https://orcid.org/0009-0002-7180-3452

[2]الجامعة الإسلامية، (المملكة العربية السعودية)، addaroobi27@gmail.com

https://orcid.org/0000-0002-2953-8846

الملخص:

قدم البحث مقاربة فقهية قانونية تناولت الموقف من إجراءات التقاضي باستخدام الذكاء الاصطناعي، بعد أن أصبح الذكاء الاصطناعي عاملاً هاماً في مجال العدالة المعاصرة، ويهدف البحث إلى تحديد النطاق الذي يمكن في حدوده استخدام الذكاء الاصطناعي في إجراءات التقاضي، ومدى ملاءمة ذلك لحقوق الأفراد وحرياتهم، وبيان مدى ناجعة استخدام الذكاء الاصطناعي والاستعانة في تحقيق محاكمة عادلة، وجدوى استقلاله بالقيام بإجراء من إجراءات التقاضي بشكل مستقل عن البشر، وقد خلُص البحث إلى أن الأصل في استخدامات الذكاء الاصطناعي الإباحة، وتدور على استخداماته الأحكام التكليفية الخمسة، وأنه رغم مساهمة الذكاء الاصطناعي في ترف البشرية ورفاهيتها ورفع جودة العمل القضائي وتقليص أمد التقاضي وتحقيق العدالة الناجزة؛ فإن أهم مخاطره تكمن في الخشية من استقلاله وفقدان السيطرة عليه من قبل البشر، كما أنه من غير

*المؤلف المرسل

المقبول التسليم باستقلال الذكاء الاصطناعي بولاية القضاء وإصدار الأحكام القضائية، فهو أداة معاونة ومساعدة ليس إلا.

الكلمات المفتاحية: النظم الذكية، القاضي الذكي، جودة التقاضي، العدالة الناجزة.

Abstract:

The research presented a legal and jurisprudential approach regarding the stance on litigation procedures using artificial intelligence, as AI has become an important factor in contemporary justice. The aim of the research is to define the limits within which AI can be used in litigation processes, and the extent to which this is suitable for individual rights and freedoms. It also addresses the effectiveness of using AI to achieve a fair trial and the feasibility of it independently carrying out litigation procedures without human involvement. The research concluded that the default stance on the use of AI is permissibility, governed by the five rules of obligations. While AI contributes to enhancing human welfare, improving the quality of judicial work, reducing the duration of litigation, and achieving prompt justice, its major risks lie in the fear of its independence and loss of control over it by humans. Furthermore, it is unacceptable to concede to AI having jurisdictional authority and issuing judicial rulings; it is merely an assisting tool.

Keywords: Smart systems, smart judge, quality of litigation, swift justice.

مقدمة:

أحدثت الثورة الصناعية الرابعة نقلةً تقنيةً وتكنولوجيةً ورقميةً رهيبةً كانت إلى زمنٍ قريبٍ أشبه بخيالٍ عالمي غير مُتوقّع، حيث شكّلت تلك الطفرة التقنية واقعاً جديداً، ودوراً حيوياً في رفاهية البشرية، أدّى إلى جودة الأعمال، وسرعة الإنجاز، وزيادة الإنتاج بأقل جهدٍ وتكلفة، ويُعدّ الذكاء الاصطناعي أحد ثمار التقدم التكنولوجي والتقني الحديث، الأمر الذي جعله محل اهتمامٍ عالمي ومحلي؛ لتأثيره على حياة الإنسان في العديد من الجوانب المختلفة، فقد أصبح الذكاء الاصطناعي يُنافس الإنسان في حركته ومهارته، وتفكريه وإدراكه، وذلك من خلال قدرته على التفكير والتعلم، واتخاذ القرار من تلقاء نفسه دون تدخلٍ بشري.

وقد أصبح الذكاء الاصطناعي يقود البشرية براً وجواً وبحراً، تعليماً وصناعة، طباً وزراعة عبر تقنياتٍ وأنظمةٍ ناشئةٍ وآلاتٍ ذكيةٍ ومتطورة، لم يكن قطاع العدالة بمنأى أو بُعدٍ عنها؛ فقد أصبح للقضاء نصيب من ذلك من خلال الاستخدامات المتعددة للذكاء الاصطناعي في مجالات العمل القضائي المختلفة، حيث أصبحت تقنيات الذكاء الاصطناعي تساهم في نجاح التقاضي، من خلال تقديم تحليلاتٍ إحصائيةٍ لقرارات المحكمة، وغيرها من الحسابات الخاصة بالتعويض أو الأسس القانونية الأكثر فاعلية لنجاح القضية، أو ما يُطلق عليه بـــ"العدالة التنبئية". كما تساعد أنظمة الذكاء الاصطناعي في القيام بالعديد من إجراءات التقاضي كالإعلان والتبليغ، والتحقيق، والمرافعة، والبينات والمرافعة والأرشفة والترتيب والتنفيذ القضائي.

وتتجلى أهميّة الدراسة في كونها تتناول مسألةً فقهية وقانونيةً مستجدةً وعميقةً وهي التقاضي باستخدام الذكاء الاصطناعي.

وتكمُن إشكالية الدراسة في تحديد النطاق الذي يُمكن في حدوده استخدام الذكاء الاصطناعي في التقاضي؟ وما مدى ملائمة استخدام الذكاء الاصطناعي في التقاضي في الحفاظ على حقوق الأفراد وحرياتهم؟ وما نجاعة استخدام الذكاء الاصطناعي والاستعانة في تحقيق محاكمةٍ عادلةٍ؟ وما جدوى استقلال الذكاء الاصطناعي بالقيام بإجراءٍ من إجراءات التقاضي بشكلٍ مستقلٍ؟

ويهدف البحث إلى بيان مفهوم التقاضي وأهميته، وإيضاح مفهوم الذكاء الاصطناعي وتقديره وذلك من خلال إيراد أهم مزاياه ومخاطره، كما يهدف البحث إلى بيان مجالات ومحددات التقاضي باستخدام الذكاء الاصطناعي، والتطرق لدور استخدام الذكاء الاصطناعي في إجراءات التقاضي في تحقيق جودة التقاضي وتحقيق المحاكمة الناجزة والعادلة.

ولدراسة الموضوع والإجابة على تساؤلاته وإيضاح أهدافه؛ ارتأينا تقسيم البحث إلى مبحثين؛ المبحث الأول في الإطار المفاهيمي للتقاضي باستخدام الذكاء الاصطناعي، والمبحث الثاني في مجالات ومحددات التقاضي باستخدام الذكاء الاصطناعي ودور ذلك في تحقيق جودة التقاضي وتحقيق المحاكمة العادلة والناجزة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتقاضي باستخدام الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: مفهوم التقاضي وأهميته

الفرع الأول: مفهوم التقاضي

لبيان مفهوم التقاضي فإنَّه لا بدَّ أولاً من التعريف بالقضاء، وقد تعددت تعريفات القضاء باختلاف المذاهب الفقهية، فعرّفه الحنفية بأنَّه: "فصل الخصومات وقطع المنازعات". وأضاف ابن عابدين "على وجهٍ خاص". حتى لا يدخل فيه الصلح بين الخصمين[1]. وعرّفه المالكية بأنَّه: "الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام"[2]. وعرّفه الشافعية بأنَّه: "إلزام من لـــه إلزام بحكم الشرع" [3]. أما الحنابلة فعرفوه: بأنَّه: تبيين الحكم الشرعي، والإلزام به، وفصل الخصومات[4]. والتعريف الأنسب للقضاء هو تعريفه بأنَّه: "الفصل بين الناس في الخصومات، حسماً للتداعي، وقطعاً للنزاع بالأحكام الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنة"[5].

أمّا التقاضي فقد عُرّف باعتباره مصطلحاً عاماً، وباعتباره حقاً من الحقوق، فقد عُرّف التقاضي بصفةٍ عامةٍ بأنَّه: "منظومة سير القضية ونظرها"[6]، وأما باعتباره حقاً فقد عُرّف حق التقاضي بتعريفاتٍ متعددةٍ، فقد عرّفه بعضُ الفقه المصري بأنَّه: حق يتيح لكل فردٍ وقع اعتداء على حقٍ من حقوقه أن يلجأ إلى القضاء لردّ ذلك الاعتداء، والانتصاف لنفسه ممن ظلمه وسلبه حقه[7]. كما عُرّف بأنَّه: "حق التجاء الأفراد إلى القضاء فيما يدعونه من حقوق"[8]. وقيل أنَّه يعني أن لكل شخصٍ في الدولة حق المطالبة أمام القضاء بالحماية القانونية، وأن له حق الدفاع عما يطلبه أو يطلب منه أمام المحاكم [9]. وقيل بأنَّه حق الشخص باللجوء إلى القضاء طالباً الحماية لحقٍ له، أو مصلحةٍ، أو مركزٍ قانوني، وطالباً رد الاعتداء عنه، أو استرداده إذا سلب منه [10]. كما عُرّف أيضاً بأنَّه:" ذلك الحق الذي يخول لكل إنسانٍ على قدم المساواة التامة مع الآخرين سبل القضاء بكافة أنواعه ودرجاته للانتصاف لنفسه أو لحقوقه المشرعة، وأن تتوفر للقضاء شروط معينة ومحددة"[11]. ومهما تعددت تعريفات حق التقاضي وتنوعت المنطلقات التي تنطلق منها؛ فإنَّ جميعها ينصب حول ما خوله ومنحه الشرع الحكيم والقوانين المختلفة للفرد من حق اللجوء للقضاء لحماية حقوقه ومكتسباته وفقاً

لمبادئ المساواة والعدل والإنصاف التي يتوجب أن يتصف بها القضاء، وتتسم بها مخرجاته.

ومجمل القول، فإن التقاضي عبارة عن مجموعة الإجراءات القانونية التي يتم سلوكها منذ بدء رفع الدعوى أمام المحكمة المختصة إلى حين صدور حكم قضائي فيها، وما يتخلل ذلك من تقديم الطلبات والدفوع والحجج والأدلة والمحاكمة والاعتراضات والطعون وصولاً إلى حكم باتٍ يُجسد الحقيقة في القضية المحكوم فيها.

الفرع الثاني: أهمية التقاضي

تنبع أهمية التقاضي من أهمية القضاء بصفةٍ عامةٍ؛ بالقضاء يظهر العدل، وبالعدل قامت السموات والأرض. فهو أساس العمران، ولا رجاء لتأليف أمةٍ وتعاضدها وتكوين وحدتها إلا بالعدل والأمن على الحقوق، وهو أقوى دعامة لاستتباب الأمن واستقرار النظام، وخير أسباب الصفاء والوئام، لأن به تُوضع الحقوق في مواضعها الصحيحة، فتمحى من النفوس الضغينة، ويملأها الثقة والرضا، وهو الطريق الوحيد لارتقاء الأمم، لأن به توضع الكفاءات في أماكنها السليمة، فتكون أكثر إنتاجاً وأعظم فائدة لشعوبها[12]. والقضاء من ضرورات الاجتماع والإنسان مدني بطبعه؛ لا يستغني عن الاختلاط ببني جنسه، وقد يصير بينهم بسبب ذلك حقوق والتزامات ومعاملات، وربما وقعت فيما بينهم الخصومات؛ والسبيل الأمثل للفصل في تلك الخصومات وحل النزاعات هو اللجوء إلى القضاء[13]. وبالتالي، فإن التقاضي يهدف إلى تحقيق العدالة وفض النزاعات بشكلٍ سلمي وعادلٍ ووفقًا للقانون، فهو أحد أساسيات نظام العدالة القانونية للدول، لمساهمته في تطبيق القانون وحماية حقوق الأفراد والمؤسسات، بلْ يمثل أحد الوسائل الرئيسة لحل النزاعات وتحقيق العدالة في المجتمع.

المطلب الثاني: مفهوم الذكاء الاصطناعي ومزاياه ومخاطره

الفرع الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي

يُعد الذكاء الاصطناعي أحدث ما ابتكر العقل البشري في العقود الخمسة الأخيرة من القرن الماضي[14]، حيث إنَّ مصطلح الذكاء الاصطناعي (Artificial

Intelligence) يُعدُّ مصطلحاً حديثاً ظهر رسمياً عام 1956م، عندما أقيم مؤتمر علمي في جامعة دارت موث الأمريكية، والذي من خلاله اقترح الباحثُ (جون مكارثي) استخدام هذا المصطلح للدلالة على تلك الآلات التي يحاكي ذكائها ذكاء الإنسان، ويعني ذلك قدرتها على أداء وظائف العقل البشري[15]. ومفهوم الذكاء الاصطناعي من المفاهيم التي يصعب الاتفاق أو الوصول إلى تعريفٍ جامعٍ مانعٍ لها، وعليه، فقد تعددت تعريفات العلماء والباحثين له، فقد عُرّف الذكاء الاصطناعي بأنَّه: العلم القادر على بناء الآلات التي تؤدي مهاماً تتطلب قدراً من الذكاء البشري عندما يقوم بها الإنسان"[16]. وعُرّف بأنَّه: ذلك الفرع من علوم الحاسوب (computer science) الذي يُمكن بواسطته خلق وتصميم برامج للحاسبات تُحاكي أسلوب الذكاء الإنساني لكي يتمكن الحاسب من أداء بعض المهام، والتي تتطلب التفكير والتفهم والسمع والتكلم والحركة وذلك بدلاً من الإنسان[17]. وعُرف أيضاً بأنَّه: "فرع من فروع العلم الذي يهتم بالآلات التي تستطيع حل نوعٍ من الإشكالات واتخاذ القرارات حول مسائل اعتماد الإنسان على حلها"[18]، وعُرّف كذلك بأنَّه: "علم يهتم بصناعة آلاتٍ تقوم بتصرفاتٍ يعتبرها الإنسان تصرفاتٍ ذكية"[19]. كما عُرف بأنَّه: "سلسلة من العمليات البرمجية والتي تحاكي الواقع تُسخّر آلة معينة للقيام بمهامٍ معقدةٍ تفوق قدرة الإنسان"[20]، ومن التعريفات الأكثر إيضاحاً من عرَّف الذكاء الاصطناعي بأنَّه: "مجموعة الجهود المبذولة لتطوير نظم المعلومات المحوسبة، وتعليم الآلة بطريقةٍ تستطيع معها أن تتصرف وتفكر بأسلوبٍ تلقائي مماثلٍ لتفكير البشر، هذه النظم تستطيع أن تتعلم اللغات الطبيعية، وإنجاز مهامٍ فعليةٍ بتنسيقٍ متكاملٍ، أو استخدام صورٍ وأشكالٍ إدراكيةٍ لترشيد السلوك المادي، كما تستطيع في نفس الوقت خزن الخبرات والمعارف الإنسانية المتراكمة واستخدامها في عملية اتخاذ القرارات"[21].

ونرى، أنَّه من الصعوبة استنتاج تعريفٍ جامعٍ مانعٍ للذكاء الاصطناعي لأمرين، أحدهما؛ يتمثل في أن هذه التقنية في تطورٍ مستمرٍ لا يُمكن التنبؤ إلى أي مرحلةٍ ستصل. وثانيهما؛ تعدد برامج وتقنيات ونظم الذكاء الاصطناعي واستخداماته في العديد من المجالات التي يصعب حينها تحديد حدوده ونطاقه.

الفرع الثاني: مزايا الذكاء الاصطناعي ومخاطره

لا يكاد يمضي يوماً إلا ونسمع استخداماً جديداً للذكاء الاصطناعي وانتشاراً متسارعاً له في كافة النواحي ومختلفة الأصعدة، حيث أصحبت تقنيات وأنظمة الذكاء الاصطناعي جزءاً لا يتجزأ من التكنولوجيا المعاصرة التي لا نستطيع الانفكاك منها أو العيش بدونها، وبالرغم ما لتقنية الذكاء الاصطناعي من مزايا فريدة، واستخدامات متعددة، وفوائد جمة؛ فإنَّ لها في المقابل مخاطر وأضرار وخيمة، يجدر بنا في إيجاز أن نقيّم الذكاء الاصطناعي من خلال الإشارة إلى أهم مزاياه وأهم مخاطره، وذلك وفقاً للآتي:

مزايا الذكاء الاصطناعي: يتمتع الذكاء الاصطناعي بالعديد من المزايا التي ليس بالسهل حصرها، حيث يُساهم في تقليل الأخطاء البشرية، وتحمل المخاطر التي قد يتلقاها البشر[22]، كما يمتاز بسرعة التنفيذ من خلال معالجة كمٍ هائلٍ من المعلومات في وقتٍ وجيزٍ، وقدرته التشغيلية التي من خلالها يقوم بالأعمال المتكررة دون تعبٍ أو إرهاقٍ[23]، كما تتمتع أنظمة الذكاء الاصطناعي بالاستقلالية والدقة والموضوعية، دون تحيزٍ، أو عنصريةٍ، أو أحكامٍ مسبقةٍ، أو تدخلاتٍ خارجيةٍ أو شخصية [24]، وبعيداً عن العواطف، ودون أي تأثرٍ بالظروف البيئية المحيطة[25]، بلْ أصبح عاملاً هاماً لترف البشرية ورفاهيتها[26]، حيث عمّت استخداماته كافة المجالات الطبية والتعليمية والزراعية والعسكرية والخدمية.

مخاطر الذكاء الاصطناعي: بالرغم من المزايا الفريد والفوائد المتنوعة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي للبشرية؛ إلا أنَّ هناك ثمَّة مخاطر من استخدام هذه التقنية وتطورها، ومن أهم تلك المخاطر؛ تعويد الإنسان على الكسل، ورفع نسبة الإدمان، وإضعاف التواصل البشري[27]، كما يُمكن أن يؤدي التزييف العميق والمعلومات الخاطئة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي إلى تقويض العمليات الانتخابية، كما يُمكن للذكاء الاصطناعي شن هجماتٍ على الأشخاص والحكومات من خلال شن هجماتٍ إلكترونيةٍ وأعمال قرصنةٍ، وسباق تسلحٍ إلكتروني خطير، كما أن الذكاء الاصطناعي سوف يسلُب وظائف الناس والتقليل من فرص العمل، كما أنَّه سيؤثر على مستقبل

الطلاب في المستقبل فلن يتعلم الطلاب الكتابة إذ سيقوم الذكاء الاصطناعي بالكتابة نيابة عنهم[28]، كذلك الخطورة البالغة للآلات العسكرية الذكية والتي لا تمتلك الوعي، ولا تمتلك القدرة على تمييز الأوامر القانونية عن الأوامر غير القانونية، كما أنَّها تفتقد إلى المعرفة بقواعد الحرب والاشتباك، وليس بإمكانها التمييز بين العسكريين وبين المدنيين[29]، إضافة إلى الخطورة التي تكتنف روبوتات الجراحة والسيارة ذاتية القيادة وغيرها من الآلات الذكية التي يُشكل اتخاذها للقرارات دون تدخلٍ بشري خطورةً بالغةً تحدق بالبشرية جمعاء.

المبحث الثاني مجالات ومحددات التقاضي باستخدام الذكاء الاصطناعي ودورها في تحقيق جودة التقاضي وتحقيق المحاكمة العادلة والناجزة

المطلب الأول: مجالات استخدامات الذكاء الاصطناعي في التقاضي ومحدداتها

قبل بيان مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي في التقاضي فإنَّه يجدر الإشارة إلى مسألةٍ هامةٍ وهي؛ هل يجوز تولي الذكاء الاصطناعي(القاضي الذكي) القضاء استقلالاً؟

وقبل إيضاح المسألة، فإنَّه يُستحسن التعريف بالقاضي الذكي والذي عُرف بأنَّه: استخدام الخوارزميات أو الروبوتات في معالجة المعلومات المقدمة من قبل الخصوم في الدعوى، وتحديد النصوص المطبقة عليها ومقارنتها مع الحالات المشابه لها في القضايا السابقة، وتحليل البيانات من أجل حسم النزاع بدون تدخلٍ بشري، أو بوصفه أداة مساعدة في الوصول إلى الحكم المناسب[30]. وقيل بأنَّه: هو جهاز حاسوبي في ذاته قاضياً إلكترونياً دون تدخلٍ العنصر البشري بما له من سلطة تقديريةٍ في إصدار الأحكام، فلا مجال لإعمال السلطة التقديرية، ولكن الأمر يتعلق بتفاعل المعلومات المدونة على قاعدة البيانات التي يختزلها القاضي الإلكتروني مع البرامج المؤتمنة أو أنظمة الذكاء الاصطناعي وذلك بغرض إصدار حكم إلكتروني[31].

مسألة: تولي الذكاء الاصطناعي (القاضي الذكي) القضاء استقلالاً: وصورتها أن يتولى القاضي الذكي أو النظام الذكي النظر في قضيةٍ ما من خلال سماع البينات والحجج ودراسة القضية من كافة جوانبها وإصدار الحكم فيها.

وتُعد هذه المسألة من المسائل التي لم يُثرْ حولها الخلاف فقهاً إلا افتراضاً[32]، ويترجح القول فيها بعدم الجواز، لأن غالبية الشروط التي اشترطها الفقهاء في الذكاء الاصطناعي ليست منطبقة على القاضي الذكي[33]، والقضاء ــ كما قال ابن فرحون ــ مقام عليّ، ومنصب نبوي، به الدماء تُعصم وتُسفح، والأبضاع تُحرم وتُنكح، والأموال يثبت ملكها ويُسلب، والمعاملات يعلم ما يجوز منها ويحرم ويكره ويندب[34]، ولا يُمكن تحقيق هذه المقاصد وإقامة العدل بواسطة نظام أو آلة ذكية. فلا بدَّ من إعمال النظر والتأمل البشري، وقد قال الإمام الشاطبي:" المجتهد لا يحكم على فعلٍ من الأفعال الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو بالإحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل، مشروعاً لمصلحةٍ فيه تُستجلب، أو لمفسدةٍ تُدرأ، ولكن له مآل على خلاف ما قصد فيه، وقد يكون غير مشروع لمفسدةٍ تنشأ عنه أو مصلحةٍ تندفع به، ولكن له مآل على خلاف ذلك"[35]. وبالتالي، فإنَّ تولي النظام الذكي أو القاضي الإلكتروني للقضاء يرتب جملة من المفاسد منها؛ الخطأ في الحكم، وضياع هيبة القضاء لدى المتقاضين، وما يتخلل أنظمة وأجهزة الذكاء الاصطناعي من اختراقاتٍ قد تؤدي إلى ضياع بعض المستندات[36]، والشريعة – كما يقول الشاطبي – "مبنية على الاحتياط والأخذ بالحزم، والتحرز مما عسى أن يكون طريقاً إلى مفسدةٍ"[37]. وبما أنَّه لا يُمكن التسليم باستقلال الذكاء الاصطناعي بالقضاء دون تدخلٍ بشري، فإنَّ الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في إجراءات التقاضي قد بات من المسلمات التي لا يُمكن الجدال حولها وذلك لما تحققه الأنظمة الذكية من فوائد وانجازاتٍ قضائيةٍ متعددة.

دواعي استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التقاضي: ساهمت أنظمة الذكاء الاصطناعي في تقديم من التسهيلات وتحقيق الإنجازات في مجال العدالة الرقمية لا سيما في مجال التنبؤ بالجرائم ومكافحتها، ورقمنة المنظومة العدلية، لذلك فإن من أهم الدواعي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التقاضي ما يلي:

1-سهولة جمع المعلومات والبيانات: حيث تُساعد برمجيات الذكاء الاصطناعي العاملين في قطاع العدالة في الوصول إلى البيانات والمعطيات وحفظ

الوثائق والمستندات في وقتٍ قياسي، كما تُساهم في إنجاز مختلف الإجراءات القضائية من أي مكانٍ، وفي أي وقتٍ، وذلك لكافة أطراف الدعوى القضائية [38].

2-التخلص من ازدحام المحاكم وتراكم القضايا: حيث تُساهم في تخفيف مهام القاضي إلى حدٍ كبيرٍ مما يتيح له وبشكلٍ أفضلٍ وبمساعدة النظام الذكي إلى الوصول إلى أفضل الحلول الممكنة للنزاع[39].

3-تسريع إجراءات التقاضي: حيث إنّ استخدام الذكاء الاصطناعي في تسيير القضايا يحول دون تراكم الملفات، وبالتالي، السرعة في إنجاز العمل، وتوفير الوقت والجهد، وتوفير الأمان للمستندات، كما يقدم للمحامين خدمة كبيرة في متابعة القضايا، وحسب الوقت المخصص للنظر في مختلف المحاكم، وذلك من مكان وجوده دون التنقل بين أروقة المحاكم[40].

4-مكافحة الجرائم ومعاقبة المجرمين: وذلك من خلال ضبط مرتكبي بعض الجرائم ومحاصرتهم تقنياً وبشرياً بالاعتماد على المنظومات المعلوماتية المتطورة، سواء في إجراءات الاستماع للمشتكي، أو في طريقة تتبع المشتبه فيه أو المشتكى ضده[41].

استخدامات الذكاء الاصطناعي في إجراءات التقاضي ومحدداتها: تتنوع استخدامات الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة في إجراءات التقاضي، وسوف نورد بعض تلك الاستخدامات ومحدداتها وضوابطها بشيءٍ من الإيجاز وذلك وفقاً لما يأتي:

1-استخدام الذكاء الاصطناعي في التحقيق الجنائي أو القضائي: أي أن يتم عرض القضية الجنائية على النظام الذكي فيقوم بإجراءات التحقيق التي نصَّ عليها القانون، ثم يُصدر ما توصل إليه من قرار في حق المتهم الماثل أمامه[42]، أو يسند التحقيق مع الخصوم للذكاء الاصطناعي فيقوم بطرح الأسئلة عليهم واستجوابهم وبذل الجهد للتثبت مما يدعونه[43]، وإسناد التحقيق للذكاء الاصطناعي واستقلال به سواء كان جنائياً أم قضائياً لا يجوز باعتبار عمل المحقق من الأعمال الولائية، والواجب في كل ولايةٍ – كما قال ابن تيمية – الأصلح بحسبِها[44]، ولا شكَّ أن الأصلح للتحقيق الجنائي أو القضائي هو الإنسان المتوافرة فيه شروط تلك الولاية، لا الآلة مهما بلغ

ذكائها، أما الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في إجراءات التحقيق الجنائي أو القضائي فلا بأس بذلك؛ شريطة ألا يُعتمد عليه كلياً، وإنَّما يتقوى بذلك، مع ضرورة التأكد من سلامة عمل النظام الذكي وعدم تعرضه لأي اختراقاتٍ تخل بعمله وأدائه.

2-استخدام الذكاء الاصطناعي في الإعلان والتبليغات القضائية: فقد اعتمدت بعض الدول الإعلان والتبليغ الإلكتروني، فعلى سبيل المثال اعتمدت وزارة العدل السعودية الرسائل النصية المرسلة عبر الهاتف المحمول الموثق، أو البريد الإلكتروني، أو إحدى الحسابات المسجلة في أي من الأنظمة الآلية الحكومية، كوسائل إلكترونيةٍ في التبليغات القضائية منتجة لآثارها النظامية، إنفاذاً للأمر الملكي الكريم في هذا الشأن[45]، فإذا كانت القوانين قد اعتمدت الإعلان والتبليغات الإلكترونية العادية، فمن بابٍ أولى الاستفادة من إجراء ذلك عبر النظم والتقنيات الذكية.

3-استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الإثبات القضائي: وهنا يرجع الأمر إلى مسألة قبول الأدلة الرقمية، والتي تُعرّف بأنَّها: مجموعة المجالات أو النبضات المغناطيسية أو الكهربائية التي يُمكن تجميعها وتحليلها باستخدام برامج وتطبيقات خاصةٍ لتظهر في شكل صورٍ، أو تسجيلاتٍ صوتيةٍ، أو مرئيةٍ[46]. وقد اعتمدت بعضُ القوانين الإثبات الرقمي وجعلته في منزلة الكتابة من جهة الحجية وترتيبها، ولا مانع شرعاً من اعتمد وسيلة إثبات ولو لم تكن معهودة قديماً، قال ابن القيم: "فإذا ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريقٍ كان، فَثَمَّ شرع الله ودينه، والله سبحانه أعلم وأحكم، وأعدل أن يخص طرق العدل وأماراته وأعلامه بشيءٍ، ثم ينفي ما هو أظهر منها وأقوى دلالة، وأبين أمارة"[47]. إلا أنّ هناك بعض المحددات والضوابط التي مراعاتها عند الأخذ بالأدلة الناتجة عن الأنظمة الذكية كأن تكون عملية استنباط الأدلة محل الواقعة باستخدام أنظمة ذكية عالية الجودة تضمن عدم التحريف والتحيز، وأن يتصف النظام الذكي بالشفافية والشرح والتفسير بحيث يقدم الدليل مفسراً موضحاً لكيفية التوصل إليه[48].

4-استخدام الذكاء الاصطناعي في الكتابة والأرشفة والترتيب: وفي هذه الحالة لا يوجد ما يمنع استعانة القاضي أو العاملين في المحكمة بأيٍ من الأنظمة الذكية في الكتابة أو الأرشفة أو الترتيب شريطة أن تكون تلك الاستعانة تحت نظر القاضي أو أحد معاونيه؛ شريطة ألا تكون تلك الاستعانة في صياغة صك الحكم أو كتابته لما للحكم القضائي من مكانةٍ وأهميةٍ فهو الهدف الذي من أجله جُعل التقاضي، وترك إعداد الحكم أو صياغته أو ترتيبه لآلةٍ ذكيةٍ لا يتناسب ومكانة الحكم القضائي.

5- استخدام الذكاء الاصطناعي في إصدار القرارات بناء على السوابق القضائية: ومثاله أن يعرض القاضي على النظام الذكي الذي يعتمد على السوابق القضائية القضية المستجدة بمجرياتها، فيتنبأ النظام الذكي بالحكم بالاعتماد على السوابق القضائية المدخل بياناتها في أثناء بناء البرنامج[49]، وهذا ما يُعرف بـــ"العدالة التنبئية"[50] وتعرف بأنَّها: مجموعة من الأدوات التي تم تطويرها بفضل تحليل الكتل الضخمة من بيانات العدالة التي تقترح، على وجه الخصوص حساب Dalloz للتنبؤ قدر الإمكان بنتيجة النزاع[51]. وليس ثمَّة إشكال في استعانة القاضي بهذه الاستخدام لما فيه من تذليل السبيل أمام للقاضي، والتسهيل عليه في الفصل في الحكم، حيث يكفيه مؤنة تحليل النازلة وتذليلها وتعقيدها وتأصيلها، والتنبؤ بالحكم في هذه الواقعة، إضافة إلى أن في ذلك إعانة للقاضي في سرعة البت في القضية، كما أن رجوع جميع القضاة إلى نظام ذكي وموحدٍ يعتمد على السوابق القضائية توحيد للاجتهاد في القضايا المشابهة، وعدم حصول الخلاف والتضاد في أحكامٍ صورها ومناطها واحد[52]، إلا أنَّه يتوجب أن تكون لدى الأنظمة الذكية إيضاح الطريقة والأسباب التي بَنَت عليها قرارها.

كما تدخل استخدامات الذكاء الاصطناعي في إجراءات الترجمة، والتوثيق، والمرافعة، والتنفيذ وغيرها من إجراءات التقاضي، واستخدامات الذكاء الاصطناعي من حيث الأصل مباحة إذ "الأصل في الأشياء النافعة هو الإباحة، وفي الأشياء الضارة هو الحرمة"[53]، ويُمكننا القول إنّ استخدامات الذكاء الاصطناعي مما يسرى عليه الأحكام التكليفية الخمسة، وفي كل الأحوال، ينبغي أن تكون الاستخدامات المشروعة أو

المباحة للذكاء الاصطناعي في إجراءات التقاضي تحت نظر القاضي، وأن لا يتم الاعتماد عليها بصفةٍ مطلقةٍ مع التأكد من سلامة أنظمة الذكاء الاصطناعي ودقتها، وأن تكون أداة مساعدة للقاضي لا أن تحل مكانه؛ نظراً لمكانة القضاء ودوره في إيصال الحقوق، وقطع النزاع، ورفع الظلم، وتحقيق العدل والإنصاف.

المطلب الثاني: دور استخدام الذكاء الاصطناعي في تحقيق جودة التقاضي وتحقيق المحاكمة العادلة

تُعرّف جودة التقاضي أو جودة الخدمات القضائية بأنّها:" نظام تفعيل للعمل القضائي لتحسين مستوى أدائه ولتحسين الثقة به"[54]. وقد ساهمت التقنية في صياغة المنظومة القضائية من خلال هيكلةٍ جديدةٍ للإجراءات؛ مما يُحسن من جودة الخدمات القضائية مع توفير في رسومها، متجاوزة بذلك التقاضي الورقي، حيث تعمل المحكمة على فض النزاع عبر الفضاء الإلكتروني، ولكن لا يعني هذا الاستغناء عن القاضي البشري، ليحل محله الحاسوب المبرمج بالبيانات والمعلومات؛ كي يفصل النزاع، وأن الحكم يصدر دون أدنى إعمال للسلطة التقديرية للقاضي[55]، وأدت التطورات التقنية الحالية للذكاء الاصطناعي إلى عدة تغييراتٍ في مجال التقاضي منها؛ تغيير عدة مفاهيم كمفهوم العدالة، حيث تم ابتكار عدالةٍ افتراضيةٍ (العدالة التنبؤية) والتي جاءت في سياق تعزيز العدالة التوزيعة والتبادلية والتشاركية، حيث تقوم العدالة التنبؤية على أساس عملياتٍ رياضيةٍ معقدة تروم مساعدة القضاء في تحقيق العدل، ويتم تدعيم الأجهزة الساهرة على تحقيق العدالة بمجموعة من التقنيات الرقمية التي تم رصدها وتخصيصها في تكريس مفهوم العدالة التنبؤية[56]، وبما أن الدور الأساسي للدولة هو توفير خدمة فض المنازعات العامة بطرق ميسورة التكلفة، ويُمكن الوصول إليها مع وجود سلطة قضائية مستقلة في جوهرها، لذا تُعد أنظمة الذكاء الاصطناعي أو القاضي الذكي إحدى الوسائل المساعدة في حسم المنازعات وذلك لمساعدته في إنجاز إجراءات التقاضي[57]. لذلك، فالذكاء الاصطناعي معاون للقاضي البشري أو بديلاً عن في بعض الحالات التي قد لا تحتاج إلى وجود قاضٍ بشري، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كفاءة المحكمة، وتفريغ القاضي البشري للدعاوى المهمة والمعقدة، والتي يُمكن إدخال الذكاء

الاصطناعي لمعاونته في ذلك[58]، كما أن المقصد من اللجوء إلى القضاء هو الحصول على حكم عادلٍ ومنصفٍ، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال سرعة الفصل في القضية المطروحة حتى لا يُضار المشتكي أو المضرور أو أي طرفٍ من إطالة أمد التقاضي، ومبدأ سرعة الفصل في الدعاوى نصت عليه الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية حيث نصت على أن: "لكل فردٍ عند النظر في أية تهمةٍ جنائيةٍ ضده الحق في أن تجرى محاكمته دون تأخير زائدٍ عن المعقول"[59]، ولا شكَّ أن الذكاء الاصطناعي يلعب دوراً هاماً في مساعدة رجال القضاء في الفصل في القضايا في مُددٍ معقولة ومقبولة.

خاتمة:

في ختام هذا البحث الذي تناول إجراءات التقاضي باستخدام الذكاء الاصطناعي؛ فقد تم التوصل إلى عددٍ من النتائج، كما وضع البحثُ مجموعة من التوصيات والاقتراحات، وذلك وفقاً للآتي:

النتائج:

– إنّ مفهوم الذكاء الاصطناعي من المفاهيم التي يصعُب الاتفاق على وضع تعريفٍ جامعٍ مانعٍ له، نظراً لاستخداماته المتنوعة، وتطوره المستمر والمتسارع.

– يُساهم الذكاء الاصطناعي في ترف البشرية ورفاهيتها، وذلك لتعدد مجالاته، وسرعة إنجازه، وكفاءة أدائه.

– يكتنف استخدام الذكاء الاصطناعي وتطوره مخاطر متعددة من أهمها؛ خشية استقلاله وفقدان السيطرة عليه من قبل البشر.

– الأصل في استخدامات الذكاء الاصطناعي الإباحة، وتدور على استخدامه الأحكام التكليفية الخمسة.

– الذكاء الاصطناعي مُعاون ومُساعد في القضاء، ولا يُمكن التسليم باستقلاله بولاية القضاء وإصدار الأحكام القضائية.

– يُمكن استقلال الذكاء الاصطناعي بالقيام ببعض إجراءات التقاضي التي تتناسبُ وطبيعته.

– تُساهم النظم الذكية في رفع جودة العمل القضائي، وتقليص أمد التقاضي، وتحقيق العدالة الناجزة.

التوصيات:

– ضرورة سنّ أنظمةٍ وتشريعاتٍ تحكم التعامل مع الذكاء الاصطناعي وتعالج إشكالاته ومخاطره.

– وضع قواعد أخلاقية تضبط التعامل مع الذكاء الاصطناعي صناعة، وبرمجة، وتطويراً، واستخداماً.

– تدريب العاملين في القطاع القضائي وتنمية مهارتهم في كيفية التعامل مع برمجيات وأنظمة الذكاء الاصطناعي وتقنياته.

– التأكد المستمر من سلامة النظم والأجهزة الذكية، ومدى دقتها، ومصدقتيها، وكفاءتها عند استخدامها في إجراءات التقاضي.

– التأني والتحري في قبول البرمجيات والنظم الذكية ذات الصلة بالعدالة، وألا يتعارض استخدامها وحقوق الأفراد وحرياتهم.

الهوامش

(1) محمد أمين الشهير بابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار عالم الكتب، عام 2004، 20/8.

(2) إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، دار الكتب العلمية، عام 1980، ص8/1.

(3) أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، دار إحياء التراث العربي، ص102.

(4) منصور بن يونس البهوتي، شرح منتهى الإرادات، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، (462/6).

(5) محمد رأفت عثمان، النظام القضائي في الفقه الإسلامي، دار البيان، عام ١٩٩٤، ص11.

(6) ناصر بن إبراهيم المحيميد، ضمان الأضرار الناتجة عن التقاضي، مجلة القضائية، العدد1، عام 2013، ص 107.

(7) أحمد عبد الوهاب السيد. الحماية الدستورية لحق الإنسان في قضاء طبيعي- دراسة مقارنة، مؤسسة بيتر للطباعة والنشر، عام 2002، ص 12.

(8) فؤاد العطار، كفالة حق التقاضي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد2، السنة1، عام 1959، ص 648.

(9) خالد سليمان شبكة، كفالة حق التقاضي، دار الفكر الجامعي، شركة الجلال للطباعة، عام 2005، ص 33-34.

(10) سعدون ناجي القشطيني، شرح أحكام المرافعات، مطبعة المعارف، عام 1976، ص 102.

(11) شيراز إدريس، كفالة حق التقاضي كمبدأ دستوري، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، كلية القانون، السودان، عام 2014، ص 6.

(12) محمد نعيم ياسين، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عام 1999، ص 40.

(13) عبدالله بن محمد آل خنين، أحكام الدعوى القضائية، الجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء)، عام 2019، ص5.

(14) عبد اللاه إبراهيم الفقي، الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عام 2014، ص 55.

(15) مجدولين رسمي بدر، المسؤولية المدنية عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التشريع الأردني، رسالة ماجستير كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، الأردن، عام 2022، ص 9.

(16) ثائر محمد محمود، صادق فليح عطيات، مقدمة في الذكاء الاصطناعي، مكتبة المجتمع العربي، عام 2007، ص9.
(17) محمد علي الشرقاوي، الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية، سلسلة علوم وتكنولوجيا حاسبات المستقبل، مركز الذكاء الاصطناعي للحاسبات، مطابع المكتب المصري الحديث، عام 1996، ص23.
(18) مجدوب نوال، إشكالات المسؤولية القانونية عن تطبيقات نظم الذكاء الاصطناعي، المجموعة العلمية للنشر والتوزيع، مجموعة ثري فريندز للنشر والتوزيع، عام 2022، ص13.
(19) عادل عبد النور بن عبد النور، مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، عام 2005، ص 7.
(20) محمد شاكر محمود محمد، دور الذكاء الاصطناعي في تطوير قواعد المسؤولية المدنية– دراسة تحليلية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، العراق، المجلد11، العدد42، عام 2022، ص 619.
(21) سعد خلفان الظاهري، الذكاء الاصطناعي (القوة التنافسية الجديدة)، مركز استشراف المستقبل ودعم القرارات، العدد299، عام 2017، ص5.
(22) مروة زهواني، أحلام بو عبدلي، الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالاقتصاد، بحث ضمن كتاب جماعي عن أعمال الملتقى الدولي (حوكمة أنظمة الذكاء الاصطناعي في ميزان الشريعة والقانون)، المنعقد في 14ماي 2022، منشورات جامعة غرادية، 2023، ص154.
(23) شتوح انفال هبة الله، بنهاس نسيمة، الذكاء الاصطناعي وآثاره في التعامل التجاري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، عام 2021، 2022، ص 29.

(24) سعيدي خليل، بن مهدي مرزوق، توظيف الذكاء الاصطناعي كتوجه حتمي في حماية الأمن السيبراني، مجلة دراسات في حقوق الإنسان، المجلد6، العدد1، عام 2022، ص 29.

(25) مروة زهواني، أحلام بو عبدلي، مرجع سابق، ص154.

(26) محمد مناد، الذكاء الاصطناعي بين الحاجة الإنسانية والحتمية الأخلاقية، مجلة التدوين، الجزائر، المجلد15، العدد 1، عام 2023، ص 62.

(27) مروة زهواني، أحلام بو عبدلي. مرجع سابق، ص: 155.

(28) بيل جيتس، مخاطر الذكاء الاصطناعي كيف نتعامل معها، ترجمة: طاهر أبو العيد، دون ناشر، ص 4 فما بعدها.

(29) أبو بكر محمد الديب، التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي في ضوء القانون الدولي "منظومة الأسلحة ذاتية التشغيل"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، عام 2021، ص76.

(30) لبنى عبد الحسين السعيدي، جليل حسن الساعدي، التقاضي بواسطة الذكاء الاصطناعي (القاضي الذكي الاصطناعي أنموذجاً) دراسة في القانونين الأمريكي والصيني، المؤسسة الحديثة للكتاب، عام 2022، ص24.

(31) داود بن سليمان الخروصي، القاضي الإلكتروني، مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط، جامعة الأزهر، العدد30، عام 2018، ص603.

(32) أروى بنت عبد الرحمن الجلعود، أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء. ط1. (الرياض: مركز قضاء للبحوث والدراسات، الجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء)، عام 2022، ص109.

(33) أروى الجلعود، مرجع سابق، ص: 111.

(34) إبراهيم بن علي ابن فرحون اليعمري، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، مكتبة الكليات الأزهرية، عام 1986، ص 1.

(35) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي. الموافقات. تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، عام 1997، 177/5.

(36) أروى الجلعود، مرجع سابق، ص 114.

(37) الشاطبي، مرجع سابق، ص 85.

(38) عمر عبد المجيد مصبح، توظيف خوارزميات "العدالة التنبئة" في نظام العدالة الجنائية الآفاق والتحديات، المجلة الدولية للقانون، المجلد10، العدد المنتظم الأول، كلية القانون، جامعة قطر، ص 240.

(39) طارق أحمد ماهر زغلول، خوارزميات الذكاء الاصطناعي والعدالة الجنائية التنبؤية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد9، العدد2، يونيو 2023، ص118–119.

(40) كميلة قداش، رقية عواشرية، استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي(بين حتمية حماية حقوق الإنسان وتحديات التكنولوجيا الرقمية)، بحث ضمن كتاب جماعي عن أعمال الملتقى الدولي(حوكمة أنظمة الذكاء الاصطناعي في ميزان الشريعة والقانون)، المنعقد في 14ماي 2022، منشورات جامعة غرداية، 2023، ص 81.

(41)عمر مصبح، مرجع سابق، ص 238.

(42) أروى الجلعود، مرجع سابق، ص 160.

(43) المرجع السابق، ص168.

(44) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية. السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية. تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عطاءات العلم، ودار ابن حزم، عام 2019، ص 18.

(45) الأمر الملكي البرقي رقم 14388 وتاريخ 25 /3/ 1439هـ بشأن إجازة استعمال الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية.

(46) طارق محمد جملي، الدليل الرقمي في مجال الإثبات الجنائي، مجلة الحقوق، المجلد(12)، العدد(1)، ص44.

(47) محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية، مكتبة دار البيان، دون تاريخ، ص13.

(48) أروى الجلعود، مرجع سابق، ص 229.

(49) المرجع السابق، ص374.

(50) ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، خوارزميات الذكاء الاصطناعي وإنفاذ القانون، دار النهضة العربية، عام 2020، ص 52.

(51) إياد مشطر صيهود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (الإنسالة- الروبوت الذكي) ما بعد الإنسانية "الجنسية – الشخصية – العدالة التنبؤية – المنهج التقني – الأمن السيبراني"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، عام 2021، ص 114.

(52) أروى الجلعود، مرجع سابق، ص 377.

(53) عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي، نهاية السول شرح منهاج الوصول، دار الكتب العلمية، عام 1999، ص 360.

(54) محمد سليمان محمد عبد الرحمن، إصلاح القضاء في ضوء معايير الجودة الشاملة، دار الكتب والوثائق المصرية، عام 2017، ص9.

(55) المرجع السابق، ص10.

(56) حسن السوسي، الذكاء الاصطناعي – مقاربة قانونية –، دار الآفاق المغربية، عام 2023، ص16.

(57) لبنى السعيدي، مرجع سابق، ص 18.

(58) فاطمة عبد العزيز حسن أحمد بلال. دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء" دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر"، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة قطر، عام 2023، ص : 33.

(59) المادة الرابعة عشرة، الفقرة الثانية/ج من الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية.

المراجع

أولاً: الكتب.

1. محمد أمين الشهير بابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار عالم الكتب، عام 2002.
2. إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، دار الكتب العلمية، عام 1980.
3. أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، دار إحياء التراث العربي.
4. منصور بن يونس البهوتي، شرح منتهى الإرادات، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة.
5. محمد رأفت عثمان، النظام القضائي في الفقه الإسلامي، دار البيان، عام ١٩٩٤.
6. أحمد عبد الوهاب السيد، الحماية الدستورية لحق الإنسان في قضاء طبيعي- دراسة مقارنة، مؤسسة بيتر للطباعة والنشر، عام 2002.
7. خالد سليمان شبكة، كفالة حق التقاضي، دار الفكر الجامعي، شركة الجلال للطباعة، عام 2005.
8. سعدون ناجي القشطيني، شرح أحكام المرافعات، مطبعة المعارف، عام 1976.
9. محمد نعيم ياسين، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عام 1999.
10. عبدالله بن محمد آل خنين، أحكام الدعوى القضائية، الجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء)، عام 2019.

11. عبد اللاه إبراهيم الفقي، الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عام 2014.
12. ثائر محمد محمود، صادق فليح عطيات، مقدمة في الذكاء الاصطناعي، مكتبة المجتمع العربي، عام 2005.
13. محمد علي الشرقاوي، الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية، سلسلة علوم وتكنولوجيا حاسبات المستقبل، مركز الذكاء الاصطناعي للحاسبات، مطابع المكتب المصري الحديث، عام 1996.
14. مجدوب نوال، إشكالات المسؤولية القانونية عن تطبيقات نظم الذكاء الاصطناعي، المجموعة العلمية للنشر والتوزيع، مجموعة ثري فريندز للنشر والتوزيع، عام 2022.
15. عادل عبد النور بن عبد النور، مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، عام 2005.
16. بيل جيتس، مخاطر الذكاء الاصطناعي كيف نتعامل معها، ترجمة: طاهر أبو العيد، دون ناشر.
17. أبو بكر محمد الديب، التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي في ضوء القانون الدولي "منظومة الأسلحة ذاتية التشغيل"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، عام 2021.
18. لبنى عبد الحسين السعيدي، جليل حسن الساعدي، التقاضي بواسطة الذكاء الاصطناعي (القاضي الذكي الاصطناعي أنموذجاً) دراسة في القانونين الأمريكي والصيني، المؤسسة الحديثة للكتاب، عام 2022.
19. أروى بنت عبد الرحمن الجلعود، أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء. مركز قضاء للبحوث والدراسات، الجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء)، عام 2022.

20. إبراهيم بن علي ابن فرحون اليعمري، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، مكتبة الكليات الأزهرية، عام 1986.
21. إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، الموافقات، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، عام 1997.
22. أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، تحقيق: علي بن محمد العمران، عطاءات العلم، ودار ابن حزم، عام 2019.
23. محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية. مكتبة دار البيان، دون تاريخ.
24. ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، خوارزميات الذكاء الاصطناعي وإنفاذ القانون، دار النهضة العربية، عام 2020.
25. إياد مشطر صيهود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (الإنسالة- الروبوت الذكي) ما بعد الإنسانية "الجنسية – الشخصية – العدالة التنبؤية – المنهج التقني – الأمن السيبراني"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، عام 2021.
26. عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي، نهاية السول شرح منهاج الوصول، دار الكتب العلمية، عام 1999.
27. محمد سليمان محمد عبد الرحمن، إصلاح القضاء في ضوء معايير الجودة الشاملة. دار الكتب والوثائق المصرية، عام 2017.
28. حسن السوسي، الذكاء الاصطناعي – مقاربة قانونية –، دار الأفاق المغربية، عام 2023.

ثانياً: الرسائل العلمية.

1. شيراز إدريس، كفالة حق التقاضي كمبدأ دستوري، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، كلية القانون، السودان، عام 2014.

2. شتوح انفال هبة الله، بنهاس نسيمة، الذكاء الاصطناعي وآثاره في التعامل التجاري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، عام 2021، 2022.
3. فاطمة عبد العزيز حسن أحمد بلال. دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء" دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر"، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة قطر، عام 2023.

ثالثاً: المقالات.

1. ناصر بن إبراهيم المحيميد، ضمان الأضرار الناتجة عن التقاضي، مجلة القضائية، العدد1، عام 2010.
2. فؤاد العطار، كفالة حق التقاضي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد2، السنة1، عام 1959.
3. محمد شاكر محمود محمد، دور الذكاء الاصطناعي في تطوير قواعد المسؤولية المدنية– دراسة تحليلية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، العراق، المجلد11، العدد42، عام 2022.
4. سعد خلفان الظاهري، الذكاء الاصطناعي (القوة التنافسية الجديدة)، مركز استشراف المستقبل ودعم القرارات، العدد299، عام 2017.
5. سعيدي خليل، بن مهدي مرزوق، توظيف الذكاء الاصطناعي كتوجه حتمي في حماية الأمن السيبراني، مجلة دراسات في حقوق الإنسان، المجلد6، العدد1، عام 2022.
6. محمد مناد، الذكاء الاصطناعي بين الحاجة الإنسانية والحتمية الأخلاقية، مجلة التدوين، الجزائر، المجلد15، العدد 1، عام 2023.
7. داود بن سليمان الخروصي، القاضي الإلكتروني، مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط، جامعة الأزهر، العدد30، عام 2018.

8. عمر عبد المجيد مصبح، توظيف خوارزميات "العدالة التنبئة" في نظام العدالة الجنائية الآفاق والتحديات، المجلة الدولية للقانون، المجلد10، العدد المنتظم الأول، كلية القانون، جامعة قطر.
9. طارق أحمد ماهر زغلول، خوارزميات الذكاء الاصطناعي والعدالة الجنائية التنبؤية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد9، العدد2، يونيو 2023.
10. طارق محمد جملي، الدليل الرقمي في مجال الإثبات الجنائي، مجلة الحقوق، المجلد (12)، العدد (1).

رابعاً: الملتقيات

1. مروة زهواني، أحلام بو عبدلي، "الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالاقتصاد"، الملتقى الدولي (حوكمة أنظمة الذكاء الاصطناعي في ميزان الشريعة والقانون)، المنعقد في 14ماي 2022، منشورات جامعة غرادية، 2023، الصفحات: 146-162.
2. كميلة قداش، رقية عواشرية، "استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي(بين حتمية حماية حقوق الإنسان وتحديات التكنولوجيا الرقمية)"، الملتقى الدولي(حوكمة أنظمة الذكاء الاصطناعي في ميزان الشريعة والقانون)، المنعقد في 14ماي 2022م، منشورات جامعة غرداية، 2023، الصفحات: 76-97.